مفاوضات سد النهضة.. لا قرارات لمجلس الامن (٤)

د. حازم الناصر* و د. حسن ابوالنجا **

التاريخ تموز ٢٠٢١

منشورات منتدى الشرق الأوسط للمياه، المقال نشر بالتزامن مع جريدة الرأي الأردنية من خلال الرابط ادناه

ولاحقا للمقال المنشور على صفحات منتدى الشرق الأوسط للمياه بعنوان "عن سد النهضة ومستقبل مصر المائي والخيارات المتاحة لمتغيرات سياسية " تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٧، والذي لخصنا به التسلسل التاريخي للاتفاقيات المبرمة والقضايا الفنية المتعلقة بالسد، بالإضافة الى التأثيرات السلبية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية والتي قد تطال جمهورية مصر العربية، وكذلك المقال المنشور أيضا على صفحات المنتدى والوساطة الأمريكية والخيارات المصرية المصيرية الجديدة" تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧ بعنوان " سد النهضة والذي نبهنا من خلاله الى بعض التوصيات التي من شأنها دفع مسار التفاوض بين الدول الثلاث واهمها ان الدول تحتاج الى دعم مالي لاستكمال برامجها التنموية او للمشاريع التي من شائنها زيادة كفاءة استخدام المياه. وأخيرا المقال المنشور بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٧ بعنوان "تعثر مفاوضات سد النهضة، الأسباب أكثر من الملء الاولي للسد".

دخلت مفاوضات سد النهضة الإثيوبي منعطف الازمه بشكل تام، بما يمكن القول معه إنها وضعت العربة أمام الحصان، وذلك مع إقدام إثيوبيا على البدء في الملء الثاني للسد بشكل أحادي وبدون اتفاق قانوني ملزم لجميع الأطراف. بالمقابل صعدت جمهورية مصر العربية لهجتها على لسان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بإن إثيوبيا تحاول فرض سياسة الأمر الواقع، مشيرا إلى ارتفاع حجم التكلفة التي تترتب على أي مواجهة أو صراع، ثم تلتها السودان بعد فشل جولة مفاوضات "الفرصة الأخيرة" مع إثيوبيا في كينشاسا، وذلك من أجل تدخل المجتمع الأفريقي والدولي لإثناء أديس أبابا عن اتخاذ أي إجراء أحادي من شأنه تعقيد الأمور الى ان وصل الملف مره اخرى الى مجلس الامن.

ويبدو ان إحالة الملف لمجلس الامن من قبل كل من مصر والسودان لن يلقى الحماس المطلوب، لان مجلس الامن لم يتخذ في تاريخه أي قرار يتعلق بقضايا المياه إضافة الى التجاذبات والاصطفافات الدولية الحالية التي تحول دون موافقة بالإجماع على اي إقرار بالخصوص حتى ولو ارادت الولايات المتحدة الامريكية ذلك، على الأقل بما كانت تعبر عنه الإدارة الأمريكية السابقة. إضافة الى ان المجتمع الدولي وضمن سياسات معظم دوله، حيال القضايا الإقليمية، يدعو لحل النزاعات من خلال الحوار والتفاوض وابرام الاتفاقيات التي تحقق المنافع المشتركة والتعاون بين دول الحوض الأعلى والاسفل وتحت مبدئ "الجميع رابح". والاهم أيضا ان دول مجلس الامن لديها قضايا مائية مشتركة كما هو الحال بين الصين وفيتنام وغيرها من الدول والبالغ عددها ١٥٣ دولة والتي تشارك المياه مع جيرانها، وهذ الواقع يثير تخوف كبير من ان تتقدم دول أخرى لمجلس الامن بقضايا مشابهه وبالتالي يصبح الشغل الشاغل لمجلس الامن قضايا المياه الدولية والمياه المشتركة وغيرها وهذا لا يرغب به لا مجلس الامن ولا الأمم المتحدة.

بطبيعة الحال، لا ينبغي أن يُثقل مجلس الأمن بالأنشطة التي يجب أن تتولاها هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة. لكن المجلس يستطيع وينبغي عليه أن يوجه الآخرين - داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها - لمعالجة أزمات المياه بطريقة فعالة وبناءة، على ان يتم ذلك بطريقتين: أولهما تعزيز القدرة التحليلية لقضايا الامن المائي ودور الأمين العام لدق ناقوس الخطر لمنع التوترات من التحول إلى نزاعات مسلحة، حيث تمنح المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة الأمين العام سلطة ومسؤولية لفت انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين. هذه مسؤولية مهمة يمارسها الأمين العام في معظم الأحيان بشكل غير رسمي، في نشاطه السياسي وفي اتصالاته اليومية مع مجلس الأمن.
وثانيًا دعم التعاون في مجال المياه المشتركة والعابرة للحدود بمختلف أشكاله أمرًا أساسيًا. وهذا يشمل معاهدات محددة لأحواض الأنهار والبحيرات، فضلاً عن معاهدتي الأمم المتحدة بشأن المياه، وهما اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

إثيوبيا بدأت فعلياً الملء الثاني لسد النهضة

وبالنظر الى المفاوضات ومحطات ازمة سد النهضة التى امتدت أكثر من عقد من الزمان، لم يحقق أطراف النزاع الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا تقدما يذكر. حيث بدأت المفاوضات بتفسيرات مختلفة لبنود اعلان المبادئ الموقع في العام ٢٠١٥، وبإثارة لمواضيع الخلاف وموارد النزاع بدلا من نقاط الاتفاق وبالتالي تتلاشى فرص الالتقاء الايجابي وتتسع فجوه الخلاف بين الاطراف. وقراءتنا للوضع الحالي ومن خلال مقالات سابقة، ان المفاوضات وضعت العربة امام الحصان ولم تحقق النجاح المطلوب لثلاث اسباب جوهرية وهي:

- نطاق وهدف الاتفاقية: تواجه الدول الثلاث تحديا أساسيا في تحديد ماهية الاتفاق. تتمثل نقطة الخلاف الجوهرية من المنظور الإثيوبي في عدم قابلية تطبيق اتفاق قانوني ملزم لتشغيل سد النهضة على اهم مبدئين في اتفاق اعلان المبادئ وهما المبدأ الثالث (عدم التسبب في ضرر ذي شأن) والمبدأ الرابع (الاستخدام المنصف والمناسب). وتخشى إثيوبيا من اتفاق قانوني على تشغيل السد وإلزامها بالحقوق التاريخية لحصة مصر والسودان من النيل الأزرق، وذلك وفق للاتفاقيات الموقعة في العام ١٩٢٩ والعام ١٩٥٩.

- الاستخدام المستقبلي للمياه عند منبع سد النهضة: النقطة الأساسية للخلاف هي نية إثيوبيا للتوسع في اهداف السد من توليد الطاقة الكهرومائية الى التحكم في مياه النيل من خلال الاستخدام الكبير لمياه الري، وبالتالي فان حصة القاهرة والخرطوم ستتأثران بشكل كبير وخطير من مياه النيل واستدامتهما على المدى البعيد، وعليه تصبح اتفاقية عام ١٩٥٩ على المحك من حيث قانونيتها وإمكانية تفعيل بنودها، ولذلك تتعنت اثيوبيا وترفض الادارة والتشغيل المشترك لسد النهضة بين الدول الثلاث او أي اتفاق حول التخزين ومدده الزمنية، وكأنها تقول لا للاتفاقيات السابقة ونعم لسياسة الامر الواقع.

- مراهنة اثيوبيا على الخيارات المتاحة لكل من مصر والسودان: تتولد القناعة لدى اثيوبيا يوما بعد يوم بان خيارات كل من مصر والسودان أصبحت محدودة، بما في ذلك الخيار العسكري الذي وان حدث سيكون له تبعات سلبية اجتماعية واقتصادية على مصر والسودان، إضافة الى ان هنالك دعم افريقي مستتر ضمن منظومة التحاد الافريقي أكثر بكثير من الدعم المتوقع لكل من مصر والسودان.

وبالنظر الى الثلاث النقاط، قد يكون من الصعب او المستحيل وجود اتفاق قانوني ملزم قبل الملء الثاني لسد النهضة والذي اصبح قاب قوسين او ادنى وهو تكتيك اثيوبي للتعامل مع مطالب دول الحوض لفرض الامر الواقع أي بناء وملء السد. يحدث هذا في ظل وجود إجماع بين الخبراء بأن اتفاقيات المجاري المائية الدولية يجب أن تكون أكثر واقعية وملزمة ولا بد ان تتضمن آليات تفصيلية لحل النزاعات وهو غير موجود فى حاله الخلاف بين شركاء حوض النيل. يستلزم التعاون الأفضل والامثل أيضًا تحديد مخصصات مياه واضحة ومرنة ومعايير لجودة المياه، مع مراعاة الأحداث الهيدرولوجية وديناميكيات مياه النيل المتغيرة والقيم المجتمعية.
وللخروج من هذا النفق المظلم، لا بد من العمل على مجموعة من المبادئ الأساسية للعودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق مربح لكافة الأطراف:

- **استخدام المياه كأداة للتعاون لتحقيق التنمية المستدامة لجميع الدول وليس كسلاح ضد أي دولة.** وكما هو معروف فقد أدى تسارع تغير المناخ وما يرتبط به من ندرة في المياه إلى زيادة القيمة الاستراتيجية لموارد المياه وأنظمتها، وهذا يجعل تحقيق الامن المائي أكثر صعوبة وبالتالي يوفر مناخ لممارسة استخدام الماء كسلاح او أداة ضغط بدل من التعاون.
- **التركيز على المصالح والمنافع** مع الاخذ بعين الاعتبار تكاملية العلاقة ما بين المياه والطاقة والغذاء والتجارة والابتعاد عن المواقف السابقة.
- **ابتكار خيارات لتحقيق مكاسب متبادلة من خلال** التعاون المشترك، حيث يوجد الكثير من الحلول المبتكرة والبناءة لتشغيل السد وتقليل التبخر وتقليل الاثار السلبية على البيئة والحياة الاجتماعية.
- **الإصرار على معايير وإجراءات موضوعية** لإتمام وتطبيق عملية المفاوضات وتسوية المنازعات.
- **اما فيما يخص مصر،** فلا بد من التركيز عي الدعم العربي والدولي والذي ما زال دون المطلوب والسبب عدم وضوح الرواية ولا بد للجانب المصري ان يبذل المزيد من الجهد لرفع الوعي المائي لدى أصحاب العلاقة من حيث تأثير الإجراءات الأحادية على الوضع المائي والمعيشي في دول الحوض.

ان عواقب فشل الاتفاق على الاجيال القادمة تتطلب من الجميع حتمية الوصول الى اتفاق مستدام بين الاطراف قبل انتقال النزاع الى دول حوض النيل الاخرى. فالتعاون على مستوى حوض النيل سيكون له فوائد للجميع، الا ان ندرة المياه وزيادة الطلب عليها من الممكن ان تؤدى الى زيادة العداء السياسي وجعل التعاون الاقليمي أكثر صعوبة، وبالتالي سيؤدى الى ضعف النمو الاقتصادي وهشاشة الاستقرار السياسي في دول حوض النيل.

على الرغم من ان أزمة سد النهضة مهيأة للتصعيد، وبغض النظر عما سيوجه به مجلس الامن، الا ان الأزمة والتوترات النابعة منها مرشحة لانتهاج مسارين؛ مسار للتهدئة وضبط النفس عبر إتباع مفاوضات جديده وتعاون على اساس قانوني ملزم للجميع وبدعم من المجتمع الدولي. ومسار اخر يأخذ منحنى التصعيد بسبب الاجراءات الأحادية مثل الملء الثاني للسد والذي أصبح على البواب، وبالتالي الانزلاق إلى حرب مياه في المنطقة الأفريقية التي هي بالفعل من اشد المناطق توترا. وبكل ما يحمله الضجيج الراهن حول النزاع القائم، يبدو أن مسار التهدئة والإحاطة الأكثر قبولا، في مواجهة المسار الثاني الذي تبدو احتمالاته محدودة وربما استثنائية للأسباب سابقة الذكر.

*د. حازم الناصر: رئيس منتدى الشرق الاوسط للمياه ووزير المياه والري السابق/ الأردن، ووزير الزراعة السابق/ الأردن، وعضو مجلس النواب الأردني سابقا.
** د. حسن أبو النجا: نائب رئيس منتدى الشرق الاوسط للمياه، رئيس مجموعة العمل حول الأمن المائي الحضري في الرابطة الدولية لموارد المياه، وعضو لجنة الإدارة للمجموعات المتخصصة في المنظمة الدولية للمياه.

:***
http://alrai.com/article/10597856/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86